«لا يجـوز لأي دولة من دول الجامعة العربية ان تتفاوض في عقد صلح منفرد، أو أي اتفاق سياسي، أو اقتصادي، أو عسكري، مع اسرائيل، او ان تعقد، فعلاً، مثل هذا الصلح أو الاتفاق؛ وان الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر، فوراً، منفصلة عن الجامعة العربية، طبقاً للمادة ٨ من ميثاقها؛ وان على جميع الاعضاء ان يتخذوا تجاهها الاجراءات التالية:

«(أ) قطع العلاقات السياسية والقنصلية معها.

«(ب) اغلاق الحدود المشتركة معها، ووقف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية معها.

«(ج) منع كل اتصال مالي، او تعامل تجاري مباشر، مع رعاياها»[٨].

كما ترتب على الحرب والهزيمة اثارة روح العداء بين الضباط الذين حاربوا في فلسطين ضد أنظمة الحكم، ومنها النظام الملكي المصري الذي تكشفت عيوبه ومساوئه على نحو لا مثيل له من قبل. وأدرك العسكريون المصريون ان هزيمتهم أمام القوات الصهيونية ترجع، أساساً، الى فساد نظام الحكم القائم[٩]، فانخرط اولئك الضباط في تنظيم أنفسهم والاعداد للاطاحة به، وهو ما حدث ابتداء من ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢.

ويلاحظ بعض الباحثين ان قيام ثورة ٢٣ يوليو، بالصورة التي حدثت بها، يكشف عن ان المسألة الفلسطينية صارت من أسس السياسات المصرية وأنظمة الحكم، وذلك باعتبارها من مضامين حركة التحرر الوطني المصرية. وكما كانت الشرعية السياسية لنظام الحكم، قبل حرب العام ١٩٤٨، تقاس بمـدى قدرته على مواجهة الاحتلال البريطاني، صارت الشرعية السياسية لنظام الحكم، بعد تلك الحرب، تقاس، أيضاً، بمدى كفاءته في مواجهة الخطر الاسرائيلي. وكان من أسباب سقوط النظام الملكي الدستـوري السابق على يد ثورة ٢٣ يوليو، بمؤسساته وأحزابه كافة، ليس عجزه فقط عن مناهضة الاحتلال البريطاني، ولا لأنه عجز عن حل الازمة الاجتماعية، ولكن، أيضاً، لأنه عجز عن ان يواجه الخطر الاسرائيلي على الأمن الوطني لمصر. وحزب الوفد، بكل تراثه النضالي السلمي المشروع في مواجهـة النفوذ والاحتلال البريطاني، لم يكن مؤهلاً لكفاح يستدعي استخدام القوة العسكرية ويستند اليها كضرورة قومية[١٠].

واذا كانت القضيـة الفلسـطينية، والقضية القومية عامة، ارتبطتا، في ذهن الشعب المصري، بالخطر المباشر الذي أحدق به، خطر قيام اسرائيل، كما عبّر عن ذلك احد الضباط الاحرار الذين صنعوا ثورة ٢٣ يوليو[١١]، فان قادة مصر الجدد أدركوا، منذ البداية، ان مجابهة هذا الخطر تتطلب، من جانب، اعادة صياغة الاوضاع المحلية، وبينها تعزيز القدرة الدفاعية لمصر، ومن الجانب الآخر، اعادة صياغة العلاقات مع العمق العربي، واقامة تضامن عربي، او نظام اقليمي عربي، أكثر فعالية من ذلك الذي حدده بروتـوكـول الاسكندرية العام ١٩٤٤ لانشاء الجامعة العربية. وفي ما يتعلق بالجانب الاخير، بادرت القيادة المصرية الجديدة، بعد عام فقط من تولّيها السلطة، الى اجراء اتصالات مع الدول العـربيـة؛ وتعـدى الأمـر الاتصـالات الرسميـة بين الحكومات الى الحركات التحررية والاستقلالية العربية في المغرب والجزائر وتونس وفلسطين، وانشأت اذاعة موجهة الى العرب جميعاً باسم «صوت العرب»، وأخرى خاصة بالثورة الجزائرية عند اندلاعها، واعتبر عبدالناصر ان الدائرة العـربيـة هي من أهم دوائر الاهتمام المصري وأوثقها ارتباطاً بمصر[١٢]. واستضافت القاهرة، في النصف الثـاني من العـام ١٩٥٣، مؤتمـرين عسكريين عربيين، أحدهما لرؤساء أركان الجيوش